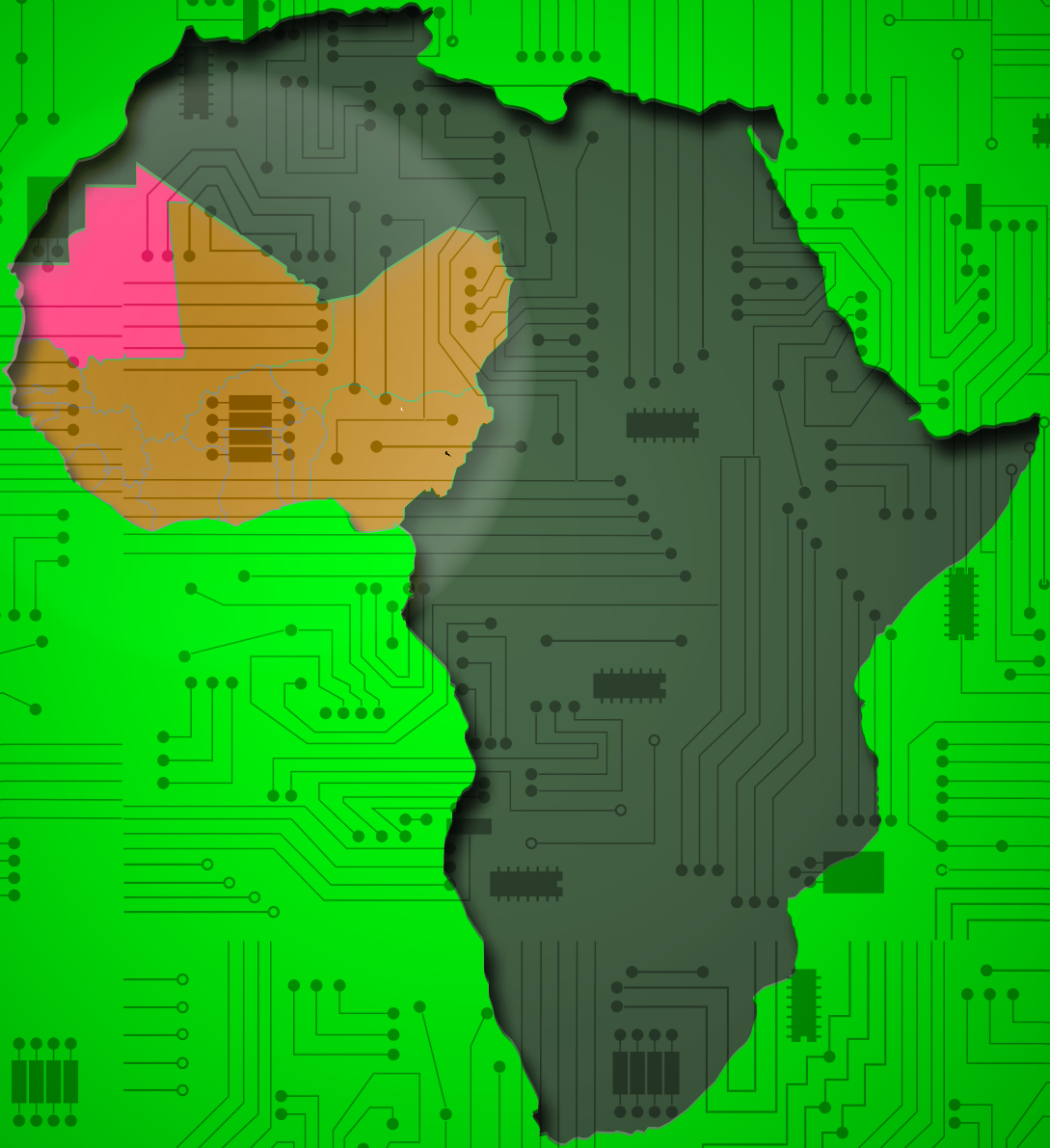




الإنتربول

برنامج وائيس

منظومة المعلومات الشرطية لغرب أفريقيا



يمول هذا البرنامج من الاتحاد الأوروبي





المحتويات

5 مقدمة

5 ○ نشوء البرنامج

5 ○ تجربة الإنترنت وخبرته

7 المنطقة الموجه إليها البرنامج

8 وصف برنامج وابيس

8 ○ الهدف العام

8 ○ الأهداف الاستراتيجية

8 ○ مستويات وضع برنامج وابيس حيّز التطبيق على الصعيد الميداني

10 ○ الجهات الفاعلة الرئيسية

14 ○ الجوانب القانونية

14 ○ التمويل

15 ○ تواريخ هامة



الشكل 1: ندوة في بروكسل عام 2010

مقدمة

نشوء البرنامج

انطلقت فكرة استحداث منظومة معلومات شرطة لغرب أفريقيا (وابيس) من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الجماعة الاقتصادية)، التي أعربت عن قلقها إزاء تفاقم الجريمة المنظمة والإرهاب عبر الوطنيين في المنطقة. وساعدت الثغرات القائمة في مجال الأمن على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي في تحويل غرب أفريقيا إلى بؤرة لأشكال من الجريمة مثل الاتجار بالمخدرات وتهريب المهاجرين والإرهاب العالمي. ولن يُكتب النجاح لأي استراتيجية مكافحة ترمي إلى مواجهة هذه التهديدات في غياب تبادل فعال للمعلومات الشرطة داخل المنطقة وبين هذه المنطقة وسائر العالم.

ونشرت الجماعة الاقتصادية في عام 2005 بروتوكولا يتعلق باستحداث مكتب استخبارات وتحقيقات جنائية يهدف إلى مساعدة دولها الأعضاء على مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وفي عام 2010، في إطار ندوة اشترك في تنظيمها الإنترنت والرئاسة البلجيكية للاتحاد الأوروبي في بروكسل، أعلن رؤساء أجهزة الشرطة في غرب أفريقيا أن بلدان هذه المنطقة، لكي تتمكن من مواجهة التحديات الأمنية التي تعترضها، بحاجة إلى منظومات أوتوماتيكية للمعلومات الشرطة موصولة فيما بينها على المستوى الإقليمي وكذلك مع سائر العالم.

وأخذاً في الاعتبار لهذا الموقف المشترك، قرر الاتحاد الأوروبي منح الإنترنت تمويلاً لإعداد منظومة معلومات شرطة موجهة إلى دول الجماعة الاقتصادية وموريتانيا ووضعها حيز التطبيق. عندئذ أبصر برنامج وابيس النور.

تجربة الإنترنت وخبرته

أظهر الإنترنت مرارا وتكرارا أن التزامه إزاء دوله الأعضاء مسألة مستدامة وأنه يعرف كيف يتكيف مع التقنيات والتكنولوجيا الجديدة. ومنذ استحداث شبكة I-24/7 في عام 2003، تربط المنظمة جميع بلدانها الأعضاء بشبكاتها وتعطي أجهزة إنفاذ القانون في 190 بلدا إمكان الوصول المباشر إلى عدة قواعد للبيانات تحتوي على نشرات، وصور اعتداءات جنسية على أطفال، ومعلومات عن مركبات مسروقة، وملفات بصمات وراثية، وبصمات أصابع، ومعلومات عن أعمال فنية مسروقة ووثائق سفر مسروقة ومفقودة. ويتيح الإنترنت بذلك لمجمل أجهزة إنفاذ القانون في العالم إقامة صلات بين بيانات لا يبدو للوهلة الأولى أن هناك روابط فيما بينها، الأمر الذي يقضي إلى تيسير التحقيقات وتعزيز التعاون الشرطي الدولي.

وتجربة الإنترنت وخبرته على صعيد تزويد بلدانه الأعضاء بمنظومات لإدارة البيانات الشرطة واقتراح مبادرات عليها في مجال تعزيز القدرات تجعلان المنظمة في موقع مميز لوضع برنامج وابيس حيز التطبيق.



31

المنطقة الموجه إليها البرنامج

برنامج واييس موجه إلى جميع بلدان غرب أفريقيا بما فيها الدول الـ 15 الأعضاء في الجماعة الاقتصادية وموريتانيا.

وتستفيد تشاد من منظومة شبيهة ببرنامج واييس في إطار صندوق الاتحاد الأوروبي الائتماني لحالات الطوارئ في أفريقيا بهدف كفاءة المواءمة والتعاون في المستقبل بين جميع الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.



وصف برنامج وابيس

الهدف العام

يتمثل الهدف العام لبرنامج وابيس في النهوض بقدرات أجهزة إنفاذ القانون في غرب أفريقيا على مكافحة الجريمة عبر الوطنية والإرهاب عن طريق رفع مستوى تبادل المعلومات.

الأهداف الاستراتيجية

لتحقيق الهدف العام للبرنامج، يتعين بلوغ الأهداف الاستراتيجية التالية:

- تعزيز قدرات الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية في مجال الحصول على البيانات الشرطية وجمعها في مركز واحد وإدارتها ومشاطرتها وتحليلها؛
- تعزيز قدرات الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية على تبادل البيانات الشرطية داخل المنطقة الفرعية وخارجها؛
- توثيق صلة أجهزة إنفاذ القانون في غرب أفريقيا بسائر أجهزة إنفاذ القانون في العالم عن طريق النهوض بمستوى تبادل المعلومات على الصعيد العالمي.

مستويات وضع برنامج وابيس حيز التطبيق على الصعيد الميداني

صُممت منظومة وابيس لتستخدَم على ثلاثة مستويات: وطني وإقليمي وعالمي.

○ المستوى الوطني

يهدف البرنامج، على **المستوى الوطني**، إلى تزويد أجهزة إنفاذ القانون المحلية بمنظومة وطنية للبيانات الشرطية تسمح لها باستحداث وإدارة ومشاطرة ملفات بشأن:

- قضايا جنائية وأفعال إجرامية؛
- أشخاص يُشتبه بارتكابهم جريمة أو جنحة، وكذلك ضحايا وشهود المخالفات؛
- إجراءات جنائية مرتبطة بالمخالفات/المشبهين؛
- أسلحة وأغراض مستخدمة لارتكاب مخالفة؛
- مركبات مسروقة ومركبات ذات صلة بمخالفة؛
- وثائق هوية مسروقة ووثائق متعلقة بأشخاص ذوي صلة بمخالفة.

وتشجّع السلطات الوطنية على إشراك جميع الأجهزة المعنية في برنامج وابيس وإلى تيسير التعاون بين مختلف الأجهزة عن طريق تشكيل لجان وطنية معنية بهذا البرنامج (WANACO).

وتقام منظومة وابيس الوطنية في مركز لجمع البيانات وتسجيلها (DACORE) يقع في مبنى أحد أجهزة الشرطة، ويستحسن أن يكون ذلك على مقربة من المكتب المركزي الوطني. ويضم هذا المركز أفرادا مخولين من أجهزة إنفاذ القانون الوطنية تتمثل مهمتهم في:

○ تسجيل البيانات الشرطة؛

○ التدقيق في البيانات؛

○ التحقق من صلاحية البيانات الشرطة.

والبيانات الشرطة بالشكل الورقي يصعب الوصول إليها وتبادلها على الرغم من قيمتها البالغة الأهمية. ولا بد بالتالي من رقمتها للتمكن من إدراجها في منظومة وابيس الوطنية. ولهذا الغرض، من المقرر في إطار برنامج وابيس توفير مساحات ضوئية (سكانر) لأجهزة إنفاذ القانون الوطنية المختارة لتمكينها من مسح ملفاتها الورقية ضوئيا وتسجيل بيانات بالغة الأهمية في منظومة وابيس الوطنية توخيا لتقصيها بسرعة وسهولة. وبالإضافة إلى ذلك، يتيح نقل البيانات الشرطة من الشكل الورقي إلى الشكل الرقمي تفادي ضياعها العرضي أو إتلافها المتعمد.

وتسهم بصمات الأصابع إلى حد بعيد في تحديد هوية الجناة. ويصح ذلك أكثر ما يصح في غرب أفريقيا حيث سجلات الحالة المدنية ووثائق الهوية قليلة التطور. ومن الضروري بالتالي، بموازاة وضع منظومة وابيس الوطنية قيد الاستخدام، التفكير في نصب منظومة تبين ألي لبصمات الأصابع (AFIS) في كل بلد مشارك في البرنامج.

○ المستوى الإقليمي

على المستوى الإقليمي، تُوصَل المنظومات الوطنية في شبكة فيما بينها لاستحداث منصة إقليمية لتبادل المعلومات الشرطة برعاية الجماعة الاقتصادية. وتتيح هذه المنصة تبادل البيانات الشرطة بشكل فوري بين بلدان المنطقة ولا سيما بشأن الأشخاص والمركبات ووثائق الهوية. وسيتيح ذلك لأفراد الشرطة العاملين في مركز جمع البيانات وتسجيلها أو في الميدان أن:

○ يعرفوا على الفور ما إذا كان أحد الأشخاص مطلوبا في بلد آخر؛

○ يحددوا بسرعة ما إذا تم الإبلاغ عن سرقة وثيقة هوية أو مركبة أو سلاح ناري أو إذا كانت أجهزة الشرطة في بلد آخر تربطها بجريمة.

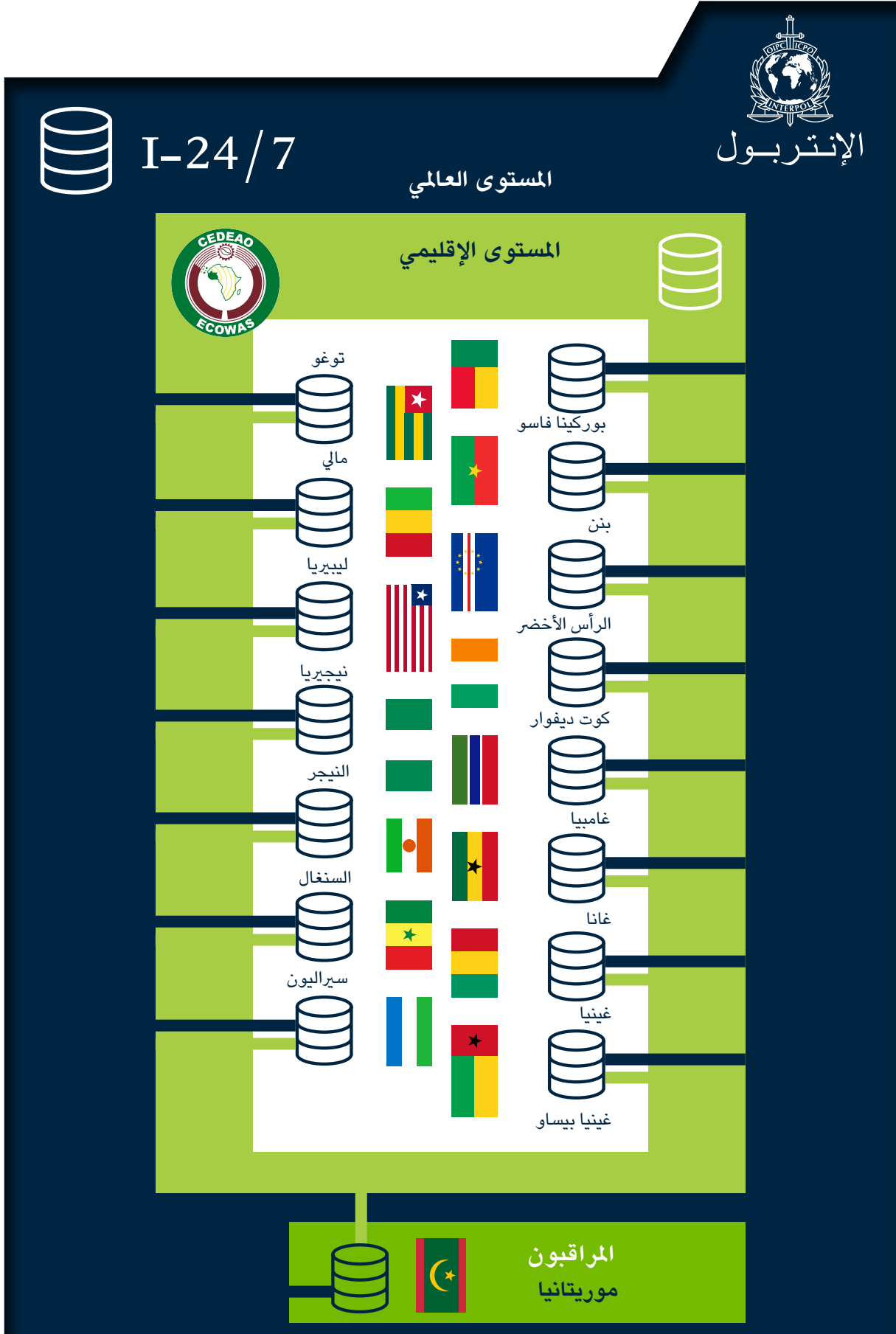
وسيفضي ما تقدم إلى توثيق التعاون الشرطي وتعزيز قدرة أجهزة إنفاذ القانون على مكافحة الجريمة عبر الوطنية والإرهاب.

○ المستوى العالمي

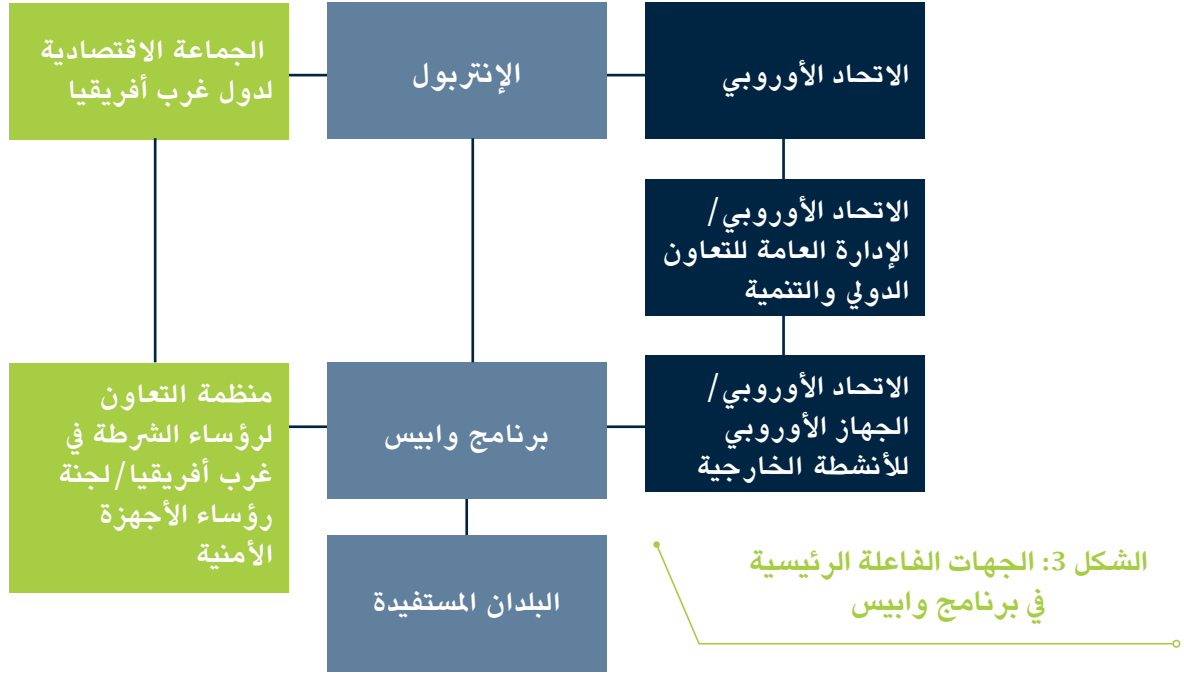
على المستوى العالمي، أخيراً، ستكون كل منظومة وابيس وطنية موصولة بالمكتب المركزي الوطني للإنتربول في البلد المعني لتبادل البيانات الوطنية المأذون بها، على الصعيد العالمي، عبر منظومة I-24/7. وبدوره، يتيح هذا الرابط بالمكتب المركزي الوطني للإنتربول وعبر I-24/7 لأفراد الشرطة الذين يستخدمون منظومة وابيس تقصي قواعد بيانات الإنتربول في الوقت نفسه. ويمكن لأحد عناصر الشرطة هؤلاء، في سياق إجراء عملية تحقق انطلاقاً من اسم مواطن مشتبه به لاتجار في المخدرات على سبيل المثال، أن يأخذ علماً بأن هذا الشخص الذي لا تبحث عنه السلطات الوطنية أو سلطات أي بلد من بلدان المنطقة، مطلوب من بلد في أمريكا الجنوبية أو أوروبا لأنشطة مشابهة ذات صلة بالمخدرات.

إن إدماج أجهزة إنفاذ القانون في غرب أفريقيا في أسرة أجهزة إنفاذ القانون العالمية بشكل أفضل أمر بالغ الأهمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب بفعالية.

الشكل 2: بنية المستوى الثالث لمنظومة واييس



الجهات الفاعلة الرئيسية



الاسم	الدور الاستراتيجي
الاتحاد الأوروبي / الجهاز الأوروبي للأنشطة الخارجية	يحدد الجهاز الأوروبي للأنشطة الخارجية الأولويات الاستراتيجية بالاتفاق مع المفوضية الأوروبية. وللجهاز حضور في كل بلد عن طريق وفود الاتحاد الأوروبي.
الاتحاد الأوروبي / الإدارة العامة للتعاون الدولي والتنمية	المفوضية الأوروبية هي الجهة المانحة لهذا البرنامج عن طريق صندوق الاتحاد الأوروبي الائتماني لحالات الطوارئ.
الإنتربول	يضطلع الإنتربول بدور مزدوج: 1. أوكل الاتحاد الأوروبي إلى المنظمة أمر وضع البرنامج حيز التطبيق وهي بالتالي مكلفة بتصميم خطة العمل وتنفيذها؛ 2. بما أن المنظمة تتولى إدارة المنظومة العالمية للاتصالات الشرطية المأمونة I-24/7، التي ستوصل بها منظومة وابيس، كُلف الإنتربول بإعداد دفتر الشروط التقنية لمنظومة وابيس.
مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا هي لاعب سياسي أساسي من حيث كونها هيئة إقليمية تمثل 15 بلدا في المنطقة المذكورة. وهي، بصفتها هذه، ستضطلع بدور بارز فيما يخص:

1. تيسير المفاوضات بين الدول الأعضاء من أجل اختيار نوع الآلية التي ستستخدم لتبادل البيانات على الصعيد الإقليمي واعتماد الإطار القانوني اللازم لها؛
2. توفير الدعم والآراء القانونية بصفتها الجهة المودع لديها الصك الإضافي المتعلق بحماية البيانات الشخصية في فضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهو الإطار القانوني الذي يحكم معاملة البيانات الشخصية داخل الجماعة الاقتصادية؛
3. توفير دعم سياسي للبرنامج إزاء دولها الأعضاء؛
4. المشاركة في متابعة التقدم المحرز في تفعيل البرنامج في دولها الأعضاء.

مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (تابع)

إن منظمة التعاون لرؤساء الشرطة في غرب أفريقيا هي محرك التعاون الشرطي داخل المنطقة، بما في ذلك تبادل المعلومات وتنسيق استراتيجيات مكافحة. وستقدم منظمة التعاون المساعدة لمجلس الوزراء في تحضير القرارات السياسية ذات الصلة وإعداد الأنظمة المفيدة للجماعة الاقتصادية. وستشارك في متابعة وضع البرنامج حيّز التطبيق.

تضم لجنة رؤساء الأجهزة الأمنية جميع الأجهزة المكلفة بصون الأمن الوطني في بلدان المنطقة. وهي تتولى تيسير التعاون داخل المنطقة وتبادل المعلومات لمكافحة الجريمة بشكل مشترك. وستقدم اللجنة المساعدة لمجلس الوزراء على تحضير القرارات السياسية ذات الصلة وإعداد الأنظمة المفيدة للجماعة الاقتصادية. وستشارك في متابعة وضع البرنامج حيّز التطبيق.

تشارك كل من منظمة التعاون ولجنة رؤساء الأجهزة الأمنية في الإجراءات المؤسسية لمفوضية الجماعة الاقتصادية.

منظمة التعاون لرؤساء الشرطة في غرب أفريقيا/ لجنة رؤساء الأجهزة الأمنية

تشارك البلدان المستفيدة أيضا في وضع برنامج واييس حيّز التطبيق عن طريق تعيين جهات اتصال وحيدة وتشكيل لجان وطنية معنية بهذا البرنامج. وكل لجنة من هذه اللجان هي الهيئة الوطنية المعنية بالإشراف على تنفيذ البرنامج في بلد ما ومتابعته. ويتعين على كل بلد مشارك في البرنامج تشكيل وإدارة لجنته الوطنية التي تضم أفرادا من أجهزة إنفاذ القانون الوطنية المعنية بالبرنامج. ويتعين كلما اقتضى الأمر إضفاء طابع رسمي على إدارة اللجنة وبنيتها الداخلية وتخصيص ميزانية لها لضمان حسن اشتغالها. وينبغي أن تجتمع هذه اللجان دوريا. وستكون أجهزة إنفاذ القانون المحلية (الشرطة والدرك والجمارك والهجرة) في صميم الجهات الموجه إليها البرنامج.

وسلطات الشرطة في سائر البلدان الأعضاء في الإنتربول، ومن بينها الدول الـ 28 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ستستفيد بشكل غير مباشر من البرنامج.

البلدان المستفيدة/ المجموعات الموجه إليها البرنامج

الجوانب القانونية

يطرح برنامج وابيس عددا من الأسئلة ويتطرق إلى مواضيع حساسة متصلة خصوصا بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. والتزام الاتحاد الأوروبي والإنترنت والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بحقوق الإنسان الأساسية يقع في صميم برنامج وابيس. فجمع ومعاملة البيانات الشرطية سيجريان في ظل التقيد بالمعايير الدولية في مجال حماية حقوق الإنسان وحماية البيانات الشخصية.

○ حماية البيانات الشخصية

ستستند منظومة حماية البيانات الشخصية في برنامج وابيس على المعايير الإقليمية والدولية من قبيل الصك الإضافي المتعلق بحماية البيانات الشخصية في فضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ونظام الإنترنت لمعاملة البيانات. وستتقيد أيضا بالمبادئ المعترف بها على الصعيد الدولي (ومنها مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لتنظيم استخدام ملفات البيانات الشخصية المجهزة إلكترونيا (1990) وتوجيهات الاتحاد الأوروبي 95/46/EC، و2002/58/EC، و2009/136/EC).

وفي حين عمدت بلدان شتى في غرب أفريقيا مثل غانا وبنن إلى استحداث هيئة لحماية البيانات، تشجع الدينامية التي أثارها مفوضية الجماعة الاقتصادية على إنشاء سلطات تُعنى بحماية البيانات في جميع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية، على النحو الذي يقتضيه الصك الإضافي المتعلق بحماية البيانات الشخصية. وهذا هو السياق الذي أنشأت فيه مالي في عام 2015 أول هيئة فيها لحماية البيانات الشخصية.

التمويل

يمول الاتحاد الأوروبي البرنامج تمويلا كاملا منذ إنطلاقه في عام 2012، وذلك عن طريق الأداة المساهمة في الاستقرار والسلام (IcSP) أولا ثم بفضل صندوق الاتحاد الأوروبي الائتماني لحالات الطوارئ في أفريقيا في الوقت الحاضر. وفي تموز/ يوليو 2015، توصل الاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية إلى اتفاق لتوفير تمويل إضافي لتركيبة منظومة وابيس في جميع بلدان الجماعة الاقتصادية وموريتانيا بفضل صندوق التنمية الأوروبي الـ 11 الذي يقدم الدعم منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 2017 لمدة 55 شهرا ويغطي جميع بلدان الجماعة الاقتصادية وموريتانيا. وأما أنشطة دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وتشاد فتستمر تغطيتها من صندوق الاتحاد الأوروبي الائتماني لحالات الطوارئ في أفريقيا حتى عام 2018.

تواريخ هامة

- المرحلة الأولى**
- أيلول / سبتمبر 2012**
إطلاق المرحلة الأولى من برنامج واييس.
- أيلول / سبتمبر 2013**
بداية المرحلة الثانية
من برنامج واييس وتركيب المنظومة في أربعة بلدان على أساس تجريبي بتمويل من صندوق الاتحاد الأوروبي الائتماني لحالات الطوارئ في أفريقيا (بنن وغانا ومالي والنيجر).
- أيلول / سبتمبر 2015**
التدشين الرسمي لمركز جمع البيانات وتسجيلها في بنن ومالي والنيجر.
- المرحلة الثانية**
- شباط / فبراير 2016**
دخل برنامج واييس في مرحلة تحت غطاء صندوق الاتحاد الأوروبي الائتماني لحالات الطوارئ في أفريقيا مع إطلاق أنشطة البرنامج في بوركينا فاسو وتشاد وكوت ديفوار وموريتانيا.
- أيلول / سبتمبر 2016**
إطلاق برنامج واييس والتدشين الرسمي لمركز جمع البيانات وتسجيلها في أكرا (غانا).
- المرحلة الثالثة**
- تشرين الثاني / نوفمبر 2017**
إطلاق المرحلة الثالثة
بتمويل من صندوق التنمية الأوروبي الـ 11 دخل برنامج واييس مرحلته التنفيذية الثالثة لمدة 55 شهرا.
مع تركيب المنظومة في جميع بلدان الجماعة الاقتصادية وموريتانيا. وانتقل الفريق المعني بالبرنامج إلى أبيدجان لتنفيذ هذه المرحلة.



الإنترنت

برنامج وابيس

infoWAPIS-SIPAO@interpol.int
www.interpol.int

يمول هذا البرنامج
من الاتحاد الأوروبي



تحذير

لا يعكس محتوى هذا الدليل الموقف الرسمي للاتحاد
الأوروبي. ومسؤولية المعلومات والآراء الواردة فيه تقع
على عاتق مؤلفه/ مؤلفيه حصراً.